عناصر الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠٢٠ - ٢٠٢٥

الرؤية

مجتمع مزدهر تسوده مبادئ حكم القانون وترعاه قيَم النزاهة في ظلِّ دولة ديمقراطية، عادلة وشفافة، تتولى إدارة شؤون البلاد واستثمار ثرواتها بما يلبي مستلزمات التنمية والجودة والحداثة.

الرسالة

حماية المال العام والشأن العام من الفساد بما يصون حقوق المواطنات والمواطنين ويوفّر لهم سبل العيش الكريم، وبتضافر جهود السُلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ومشاركة الإدارات والمؤسَّسات العامة والبلديات والنقابات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام.

تقرير لجنة وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الصادر في ٢٠١٣

التقرير الكامل للبنان - استعراض تنفيذ الفصلين الثالث (تجريم وانفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) من UNCAC الصادر في ٢٠١٦

تقرير لجنة تقييم الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من UNCAC الصادر في ٢٠١٥

تقرير لجنة تقييم الفصل الخامس (استرداد الموجودات) من UNCAC الصادر في ٢٠١٥

تقرير لجنة وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد الصادر في ٢٠١٧

الهدف الأول: تعزيز الشفافية

"المحصّلة" ١
تشريعات مكافحة الفساد المتخصصة مُستكملة بما يتوافق مع المعايير الدولية ومُطبّقة بشكل أفضل

٧ مخرجات

"المُخرَج" ١.١: هيئة وطنية لمكافحة الفساد منشأة ومفعّلة

"المُخرَج" ١.٢: منظومة محدّثة وفعّالة لمكافحة الإثراء غير المشروع قائمة ومطبقة

"المُخرَج" ١.٣: قانون حماية كاشفي الفساد مطبق بشكل فعّال

"المُخرَج" ١.٤: منظومة فعّالة لإدارة تضارب المصالح قائمة ومطبّقة

"المُخرَج" ١.٥: قانون الحق في الوصول الى المعلومات مطبّق بشكل فعّال

"المُخرَج" ١.٦: منظومة فعالة لاسترداد الأموال العامة المنهوبة قائمة ومطبقة

"المُخرَج" ١.٧: تشريعات مكافحة الفساد المختصة ومدى فعاليتها تُقيّم وتُراجع بشكل دوري

١٣ جهة

- مجلس النواب
- وزارة المالية
- مجلس الوزراء
- وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية
- وزارة العدل
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد إنشائها)
- هيئة التفتيش المركزي
- هيئة التحقيق الخاصة
- مجلس شورى الدولة
- مجلس الخدمة المدنية
- مجلس القضاء الأعلى
- النيابة العامة
- مصرف لبنان

"المحصّلة" ٢
مستويات نزاهة أعلى في الوظيفة العامة

٤ مخرجات

"المُخرَج" ١.٢: أدوار ومسؤوليات الموظفين العامين محددة بوضوح في إطار هيكلية عصرية لمجمل القطاع العام

"المُخرَج" ٢.٢: معايير الشفافية والجدارة مُعتمدة ومُحترمة في التعيين والتطويع والنقل والترقية ومنح التعويضات والمنافع غير الراتب

"المُخرَج" ٣.٢: منظومة عصرية ومتكاملة لتشجيع السلوكيات الأخلاقية في الادارات بما في ذلك المؤسسات العامة والبلديات قائمة ومطبّقة

"المُخرَج" ٤.٢: استقلالية وفعالية مجلس الخدمة المدنية معزّزة

٧ جهات

- مجلس النواب
- مجلس الوزراء
- وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- هيئة التفتيش المركزي
- الهيئة العليا للتأديب
- مجلس الخدمة المدنية
- ديوان المحاسبة

"المحصّلة" ٣
منظومة شراء عام أقّل عرضة للفساد

٤ مخرجات

"المُخرَج" ١.٣: الشراء العام، المركزي وغير المركزي، أكثر شفافية وتنافسية

"المُخرَج" ٢.٣: آليات واضحة للإشراف والرقابة والتدقيق معتمدة ومطبقة في كافة مراحل الشراء العام المركزي وغير المركزي

"المُخرَج" ٣.٣: إدارة المناقصات ممكنة للحد من الفساد في الشراء العام ضمن صلاحياتها

"المُخرَج" ٤.٣: قانون شامل يرعى الشراء العام والرقابة والتدقيق عليه وفق المعايير الدولية معتمد ومطبّق

٧ جهات

- مجلس النواب
- مجلس الوزراء
- مجلس شورى الدولة
- وزارة المالية
- وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- إدارة المناقصات لدى التفتيش المركزي
- ديوان المحاسبة

الهدف الثاني: تفعيل المساءلة

"المحصّلة" ٤
نظام قضائي أكثر نزاهة وقدرة على مكافحة الفساد

٤ مخرجات

"المُخرَج" ١.٤: إستقلالية القضاء معزّزة وفق المعايير الدولية

"المُخرَج" ٢.٤: نزاهة القضاء مدعّمة بما يعزز الثقة بالسلطة القضائية

"المُخرَج" ٣.٤: عمل المحاكم والإدارات التابعة لها أكثر شفافية

"المُخرَج" ٤.٤: القدرات القانونية والإجرائية والفنية أعلى مستوى في ملاحقة جرائم الفساد

٨ جهات

- مجلس النواب
- مجلس القضاء الأعلى
- مجلس شورى الدولة
- وزارة العدل
- وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- النيابة العامة
- هيئة التحقيق الخاصة
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد إنشائها)

"المحصّلة" ٥
الاجهزة الرقابية أكثر تخصّصًا وفعاليّة في مكافحة الفساد

٦ مخرجات

"المُخرَج" ١.٥: التفتيش المركزي محدّث وقدراته على اكتشاف الفساد والتصدي له معزّزة

"المُخرَج" ٢.٥: الهيئة العليا للتأديب محدّثة ومدعّمة وقدراتها على التصدي للفساد معززة

"المُخرَج" ٣.٥: ديوان المحاسبة محدث وقدراته على اكتشاف الفساد والتصدي له معزّزة

"المُخرَج" ٤.٥: قانون وسيط الجمهورية مطبّق بفعالية

"المُخرَج" ٥.٥: التدقيق الداخلي مدمج ومفعّل في القطاع العام

"المُخرَج" ٦.٥: التنسيق والتعاون بين الاجهزة الرقابية مأسس وفعّال

٩ جهات

- مجلس النواب
- مجلس الوزراء
- وزارة المالية
- وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- ديوان المحاسبة
- الهيئة العليا للتأديب
- التفتيش المركزي
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد إنشائها)
- وسيط الجمهورية (بعد تفعيله)

الهدف الثالث: منع الإفلات من العقاب

"المحصّلة" ٦
المجتمع ممكّن للمشاركة في نشر وترسيخ ثقافة النزاهة

٥ مخرجات

"المُخرَج" ١.٦: المواطنون أكثر وعيًا بآثار الفساد على حياتهم وبدورهم في مواجهته

"المُخرَج" ٢.٦: قيم وسلوكيات النزاهة أكثر رسوخًا لدى الأجيال الصاعدة

"المُخرَج" ٣.٦: الجمعيات والنقابات والمؤسسات الدينية وهيئات المجتمع المدني أكثر قدرة على المساءلة الإجتماعية وتعزيز ثقافة النزاهة

"المُخرَج" ٤.٦: الصحفيون والإعلاميون أكثر قدرة على تسليط الضوء على حالات الفساد وجهود الإصلاح المبذولة لمواجهته

"المُخرَج" ٥.٦: مؤشر وطني لقياس النزاهة والفساد قائم ونتائجه منشورة بشكل دوريّ

٩ جهات

- مجلس النواب
- مجلس الوزراء
- وزارة الداخلية والبلديات
- وزارة الثقافة
- وزارة الإعلام
- وزارة التربية والتعليم العالي
- وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد إنشائها)
- الإحصاء المركزي

"المحصّلة" ٧
تدابير وقائية ضد الفساد مُدمجة على المستوى القطاعي

٤ مخرجات

"المُخرَج" ١.٧: التعاملات بين الإدارة العامة والمستفيدين من الخدمات العامة مبسّطة وشفافة

"المُخرَج" ٢.٧: منهجيات وأدوات إدارة مخاطر الفساد مدمجة في عينة أولى من الإدارات بما في ذلك المؤسسات العامة والبلديات

"المُخرَج" ٣.٧: مخاطر الفساد مخفّضة في مجالات وقطاعات ذات أولوية

"المُخرَج" ٤.٧: القطاع الخاص شريكًا فاعلاً في الوقاية من الفساد

١١ جهة

- مجلس النواب
- مجلس الوزراء
- وزارة الصناعة
- وزارة المالية
- وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- وزارة الداخلية والبلديات
- وزارة الإقتصاد والتجارة
- الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (بعد إنشائها)
- مصرف لبنان
- وسيط الجمهورية (بعد تفعيله)
- وسائر الوزارات المعنية كل فيما يخصه

مشاورات المرحلة الأولى

شملت 22 اجتماعًا مع وزراء ونواب ورؤساء الهيئات الرقابية ومسؤولين في القطاع العام وممثلين عن نقابات المهن الحرة والمجتمع المدني والقطاع الخاص

٢٠١٧/٢٠١٦

مشاورات المرحلة الثانية

شملت 32 إجتماعًا وورشة عمل شارك فيها ما يزيد على مائة مسؤول وخبير من كبار القضاة وممثّلي الوزارات وجهات من القطاع الخاص والمجتمع المدني

٢٠١٨/٢٠١٧

مشاورات المرحلة الثالثة

شملت ١٠ اجتماعات مع ممثلي وزراء المالية، والعدل، والداخلية والبلديات، والصناعة، والاقتصاد والتجارة، ووزراء الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية وشؤون مجلس النواب، وأكثر من 20 جلسة عمل معمّقة مع خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٢٠١٩

مرحلة الاقرار وبدء التنفيذ

شملت جلسات عمل تقنية بين فريق عمل وزارة الدولة لشؤون التنمية الادارية وخبراء من برنامج الأمم المتحدة الانمائي واجتماع للجنة الفنية المعاونة للجنة الوزارية لمكافحة الفساد وتعيين لجنة وزارية لمكافحة الفساد بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٢٨ شباط ٢٠٢٠ وتعديلاته

٢٠٢٠

مصادر دولية من مؤشرات ودراسات وتقارير وتجارب مقارنة

اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد

مصادر وطنية من دراسات وتقارير حكومية واستطلاعات رأي